تأثير العامل السوسيو– إقتصادي على ظهور الجماعات الإسلامية في المجتمع الجزائري.

The influence of socio – economic factor on the emergence of Islamic groups in Algerian society

أ. شالي خيرة .باحثة ذكتوراه .جامعة حسيبة بن بو علي الشلف

ا.د ضامر وليد عبد الرحمن جامعة حسيبة بن بو علي الشلف

ملخص :

شهد المجتمع الجزائري خلال ثمانينات القرن الماضي أزمة سوسيو– اقتصادية أثرت على منظومة القيم الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية، مما ساعد إلى إعادة النظر في بناء هيكل تنظيمي كمرجع لمفهوم الديمقراطية انطلاقا من تجسيد فكرة التعددية الحزبية كحل نسبي ومؤقت للأزمة والتي لم يحسب لنتائجها في التاريخ السياسي والاجتماعي للمجتمع، فالهدف وإن كان في ظاهره يعبر عن تفعيل معنى الديمقراطية، فإن في كامنه معاني التجميد والتكديس لمخلفات النظام الفاشل في التنمية الاقتصادية، مما أدى إلى صعود التيار الإسلامي بقوة الخطاب الديني الموجه للأفراد والمؤسسات الرسمية والغير رسمية، واتخاذ فقدان الثقة من طرف الشعب في أجهزة الدولة وخاصة مايتعلق بمستواهم الاجتماعي والاقتصادي، إلى إبراز أهمية التيار الإسلامي في حل المشكلات التي تعرقل تطور هذا المجتمع.

Abstract

During the 1980s, the Algerian society witnessed a socio-cultural, religious and political crisis which helped to re-examine the structure of the organization as a reference to the concept of democracy. The idea of multiparty was reflected as a relative and temporary solution to the crisis. To the society, the goal, although in fact reflects the activation of the meaning of democracy, the latent meanings of the freezing and accumulation of the remnants of the failed system in economic development, which led to the rise of the Islamic trend strongly religious

discourse directed to individuals and institutions And to take the loss of confidence by the people in the organs of the state, especially with regard to their social and economic level, to highlight the importance of the Islamic trend in solving the problems that hinder the development of this society.

مقدمة:

تعد الظروف الاقتصادية والاجتماعية، السياسية، الثقافية والدينية، أحد الركائز الأساسية لنمو المجتمعات العربية والغربية على حد سواء، فهي تساهم في تشكيل البناء الكلي للمجتمع، وتساعد على فهم العلاقات المتبادلة بين الأفراد انطلاقا من فهمهم المتبادل بينهم وبين غيرهم من الجماعات وذالك من خلال تواصلهم الدائم بمؤسسات المجتمع لتلبية حاجاتهم الضرورية في ظل الظروف المتاحة لهم، وإن وجود أي خلل في تركيبة أحد الأنساق المكونة للبناء العام يؤثر على باقي الأنساق الأخرى، ويصيب المجتمع نوع من الصراع الناتج عن عدم التوازن والتكامل التنظيمي للنظم الاجتماعية، فالبنية التشكيلية لأي مجتمع تبنى من ترابط أجزائها من جهة، وعمل هذه الأجزاء لاستمرارية الحياة من جهة أخرى، وإن قياس الوظيفة التركيبية للمجتمع الجزائري على هذا النحو يقود الدراسة إلى طرح إشكالية الصراع الإيديولوجي المؤسس للأزمة الجزائرية من منطلقات اقتصادية، اجتماعية، دينية، وثقافية، وما نتج عنها من مظاهر سلبية لم يعرفها تاريخ المجتمع الجزائري من قبل، ولا يمكن أن تقارن بما سبقتها من أزمات في الوطن العربي، وإن الطرح السوسيولوجي لإشكالية الظواهر المتعلقة بالأزمة لها جذورها التاريخية ومرجعياتها التي أسست لنشوئها وتطورها في المجتمع، فقياس الظاهرة الإجرامية التي تشكلت وفق السياق المتأزم من جراء الحوادث المتتالية للوقائع الحادة، يتجلى في عدة معطيات ومنطلقات تتمركز حول ماهية الظاهرة من حيث تشكيلها، تطورها، وأهم المصادر التي تؤول إليها، ومن هذا المنطلق يمكن تشخيص الحالة الإجرامية التي آلت إليها الأوضاع بتسليط الضوء على البعد الاقتصادي واعتباره المكون الأساسي لتفسير تعثر الحياة خلال ثمانينات القرن الماضي من التاريخ الاجتماعي للمجتمع الجزائري، إن البعد الاقتصادي وان يبدو في ظاهره منفصلا عن المشكلات التي تصيب المجتمع فهو في غالبه يشكل المصدر الأول لكافة الأزمات، وتشير الدراسة في هذا المجال إلى تلك النماذج التي تبنتها السياسة الاجتماعية لحفظ الأمن الغذائي لأفراد المجتمع، وتبني نظام

اقتصادي يساير الأنظمة العالمية ويشكل قطاع تنموي متطور يزحف إلى احتلال المراتب العليا في الترتيب العالمي أن صح التعبير، إلاّ أن هذا المشروع لم يدم بالقدر الذي تحتاجه مجتمعاتنا العربية، والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص، وإذا اعتبرت الفترة ما بين (1962،1982) من عمر الأزمة، تلك الفترة التي حاول فيها تبني فكرة إعادة البحث عن بناء اقتصادي قوي، من خلال إستراتيجية الراحل هواري بومدين، الذي استعمل السلاح النفطي ضد الدول المسيطرة على العالم بنفوذها وقوتها الاقتصادية وتحكمها في السوق العالمية، هذا الوضع الذي بدأ يقارب الجزائر تدريجيا انعكس عليها من أجل تحطيمها والعودة بها إلى صراع آخر ولكن بتكلفة أكبر، خصوصا من الجانب المعنوي للأفراد وتأثرهم الظاهر للفشل التنموي الذي وصل إليه المجتمع، وما صاحب هذا الفشل من إستيائهم وبحثهم عن من يخرجهم من الأزمة وصولاً إلى فكرة اتخاذ الإسلام كمبدأ أساسي تم التعبير عنه من خلال ظهور حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ، وما يحويه من برامج وأهداف تناقش الوضع المزري الذي وصلت إليه الجزائر، وينطلق من معالجة مواضيع وانشغالات الشباب، ليصل إلى الأزمة الحقيقية التي شهدها المجتمع الجزائري خلال عشرية من الزمن، راح ضحيتها الآلاف من البشر والعديد من الخسائر المادية، إضافة إلى الأزمات النفسية والإجتماعية التي سجلت محاور أساسية في دراسات وبحوث العالمين العربي والغربي.

أولا: الظروف الاقتصادية الممهدة للأزمة السياسية

لقد نتج عن إخفاق تجربة الثورة الزراعية عدة مشكلات، أثرت على الحياة المعيشية للأفراد، ففي عام 1978 وفي شهر رمضان تعرضت المخابز الجزائرية إلى الإغلاق، وظهرت بذالك أزمة الخبز، مما زاد من تذمر المواطنين للحالة التي آلت إليها الجزائر، وأعقب تاريخ هذه الوضعية معالجات بيروقراطية للمشاكل المرتبطة بالتسويق وكذالك تسعير المنتجات الزراعية، وهذا ما انجر عنه مشكلة الانقطاع في المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك وخاصة ما يتعلق بالحليب والخبز، ولأن توظيف العائد البترولي في شراء السلم الاجتماعي حال دون تطوره، وخاصة بعد تراجع أسعار النفط الذي عرفتها الأقطار العربية عامة والمجتمع الجزائري خاصة.

ويقول محمد الميلي في هذا الشأن" يمكن التذكير، زيادة على ذالك، بإخفاق الجزائر في تحقيق طموحها لأن تكون هي "يابان العالم الثالث" حسبما صرح بذالك وزيرها للمالية عند تدشين صندوق التوفير، في بداية السبعينيات. ويقصد بذالك نجاح اليابان اقتصاديا وتكنولوجيا، لكن غاب عنه دور التراث الياباني في تهيئة السرير اللازم، دونما هزة لاكتساب العلوم والتكنولوجيا في ظل تواصل متوازن.

وفي العام الثاني من رئاسة بن جديد تم ضبط برنامج سمي " البرنامج ضد الانقطاع " الذي كان يهدف إلى تأمين المواد الاستهلاكية غير المتوفرة باستيرادها من الخارج بكميات ضخمة، بعنوان الترفيه على الناس والتهيئة لتحقيق الشعار الذي رفع بعد ذالك بعامين " من أجل حياة أفضل ". وقد استنفد هذا البرنامج نسبة عالية من العوائد البترولية، استفاد منها تجار المواد المستوردة، دون أن توظف في الاستثمار [1].

في عقدين أخذت الجزائر مكانتها بين قوى الحوض المتوسطي الاقتصادية. كان نتاجها الداخلي الخام (36 مليار دولار سنة 1980) يضعها في مرتبة مباشرة بعد إسبانيا، وعلى قدم المساواة مع تركيا ويوغسلافيا، وقبل اليونان والبرتغال والمغرب ومصر. وفي العام نفسه، كان دخل الفرد الواحد 1935 دولار، أي ضعف دخل الفرد في المغرب المجاور.

لا ريب أن بومدين واحدٌ من عمالقة تاريخنا الحديث. لكنه "عملاق برجلين من صلصال" فمأثرتُهُ ونقطة قوته، بنحو خاص، تكمنان في أنه حمل للجزائر عنصراً جديداً، جوهرياً في صيرورة الأمم: مشروع مجتمع، تنهض به رؤية شاملة وإستراتيجية بعيدة المدى... فأعظم نجاحات بومدين – تأميم النفط، بناء قوة اقتصادية إقليمية، استعمال سلاح النفط ضد القوى الغربية، المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد، حوار الشمال – الجنوب، تعزيز حركة عدم الانحياز – جعلت الجزائر في مقدمة المسرح العالمي، بوصفها مصدر قوة إقليمية ينبغي احتوائها... فمنذ تلك اللحظة وضعت القوى الغربية الجزائر على لائحة الأنظمة التي يجب ضربها.

إذ أن انهيار المعسكر الاشتراكي جعل بلدان الجنوب تدفع تكلفة قيام النظام العالمي الجديد، وهي الجزائر، مصر، العراق، الهند ويوغسلافيا. فهذه البلدان الخمسة كانت على رأس حركة عدم الانحياز، والنضال ضد الإمبريالية وكانت تمثل " خزان قوة إقليمية"، فإذا لم ندخل هذا المعطى الجيوسياسي في التحليل، فلن نفهم لماذا أصاب العنف الإسلاموي الجزائر وبلغ فيها مستوى لم يبلغه في أي مكان آخر من العالم الإسلامي [2].

ولأن الجزائر كانت محط أنظار العالم كله بعد احتضانها لمؤتمر دول عدم الانحياز بعد " باندونغ " فإن هذا الثقل السياسي قد حملها تبعات غدت جذور الصراع الداخلي فيها، إذ لم تنسى لها الصهيونية العالمية مقالة رئيسها الراحل هواري بومدين " نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة "، وما غفرت لها السوق البترولية مقالته أيضا "قالوا إن بترول الجزائر أحمر... نعم هو أحمر، ولكن بدم الشهداء" ولم تطو من ملف العسكرية الأممية ورقة انضمام الجزائر إلى دول الصمود والتصدي برغم بعدها عن دول الطوق ووقوفها مع كل حركات التحرر العالمية في اسيا وإفريقيا و أمريكا اللاتينية...الخ [3].

وأكثر ما يتصف به النظام في هذه المرحلة الانتقالية هو أنه نظام متغير باستمرار بسبب قيام الدولة الحديثة، والاندماج بالنظام الاقتصادي العالمي، وسياسات الإصلاح الزراعي، واكتشاف النفط، وهو ما ساعد في قيام دولة الريع، وهجرة الأيدي العاملة، والإقبال الشديد على التعليم في مراحله المختلفة، وقيام الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية، والانقلابات العسكرية، واستراد التكنولوجيا الحديثة، وتوسع سبل المواصلات وقيام

الثورة المعلوماتية، وهيمنة العولمة في العقد الأخير من القرن العشرين. إن من مظاهر هذه الانتقالية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين دخول المجتمع العربي في عصر العولمة الذي تهيمن عليه الرأسمالية الأمريكية بفعل انهيار الاتحاد السوفيتي، وقيام نظام البعد الواحد، وسعة انتشار ثورة المعلوماتية والاتصالات، وإزالة ضوابط حركة التبادل التجاري [4].

لكن الحالة كانت بالتأكيد عن ذالك، إلاّ أن الصدمة النفطية الأولى لعام 1973، أبرزت وجود مبالغ ضخمة من البترودولار الموظفة بشكل سيء، وقد عبأت المصارف الدولية هذه المبالغ في سوق الأورودولار ووجهتها لتمويل برامج التنمية في بلدان الجنوب، والتقت الطلبات العديدة للاعتماد بالسيولة المالية الكبرى للمصارف، وأبرمت عقود القروض بكل قوة الذراع، وبمعدلات منخفضة نسبيا، ولكن متغيرة، وأخذت الصادرات حصة متزايدة الارتفاع من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الصناعية 12 بالمائة في عام 1973، و20 بالمائة في بداية الثمانينات، وفي أقل من عشرات سنوات، ازدادت ديون العالم الثالث التي كانت تقل عن 50 مليار دولار في نهاية الستينيات لتبلغ 500 مليار دولار في نهاية السبعينيات [5].

أما مظاهر الأزمة الاقتصادية وانتشار الفساد، فقد تسارعت مع بداية الثمانينات، ويكتب أحد الباحثين: " كانت الجزائر، بعد وفاة بومدين في عام 1978، متجهة نحو نهاية مرحلة عرفت تنمية صناعية مكثفة تسببت في تقليص للمداخل الفردية، وللاستهلاك، ولاحتياجات السكان"، وانخفضت أسعار النفط من 31 دولار عام 1981 إلى 12 دولار عام 1986، وتقلصت عائدات البلاد إلى أقل من النصف، وصارت الدولة تشكو من ندرة الموارد. وكان التركيز على الصناعة على حساب القطاع الزراعي قد أضر اجتماعيا واقتصاديا بالجزائر، ففي الفترة من عام 1967 وحتى عام 1978 تم استثمار نحو 220 مليار دينار جزائري، وقد بلغت حصة القطاع الصناعي والمحروقات 60 بالمائة مقابل أقل من 10 بالمائة للقطاع ألفلاحي [6] .

رغم الاستفتاء على " **الرئيس الشاذلي** "، لم يحظ خليفة " **بومدين** " بنفس مستوى التقدير سريعا، كان الرئيس حذرا خلال سنواته الأولى، وحتى تعديلاته، لم تكن خارجة عن نطاق الاشتراكية حينها، مع مرور الوقت، بعدت السياسة الداخلية تدريجيا اشتراكية بومدين، وغير "**بن جديد**" طاقم الحكومة، كما كان واثقا هذه المرة، من تغيير يطلبه المجتمع أيضا، كان " **بومدين** " مهووسا بالصناعة، كتحديث للمجتمع، صناعة دخلتها الدولة بغياب القدرات والمؤهلات لصيانتها، وأكدت أخيرا، أنها أفقرت البلد وأضرته، أكثر من نفعها له، سقوط أسعار النفط خلال الثمانينيات، ترك البلد في إدمان حقيقي، الزراعة المهملة قبلا، أعطت نتائج مخيبة دائما. زاد في البلية، بطالة زاحفة (3.1 بالمائة خلال الثمانينات)، جعلتها أشياء مزعجة للحكومة، أما نظرة " **بن جديد** " للتجديد كانت اقتصاد السوق، تحرير الأسعار، الاهتمام بالزراعة، والتركيز على الصناعة الخفيفة بدل الثقيلة، قام أيضا بن جديد بحملة ضد الفساد، ورغم ما يقال عن نجاعتها، إلى أنها كانت سبب نزع الموالين لحط " **بومدين** ".

رغم كل هذه الإصلاحات، أو بسببها ربما، وجدت الجزائر نفسها في نقطة فاصلة عام 1988. إعادة الهيكلة، أخلطت الاقتصاد الهش. البطالة ظهرت بعد الخوصصة، ونقص العائد المالي في الميزانية، بالاسترداد، سقطت قيمة الدينار ... وفقدت الثقة في إصلاحات " **بن جديد** " [7] .

أدى نظام التوزيع الغير عادل الذي نهجه النموذج أوائل الثمانينات، وما نجم عن ذالك من حرمان وسلب للحقوق إلى سلسلة من التمردات الاجتماعية التي تنادي بتحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية.

وحتى في منتصف الثمانينات، وفي حدود وفاق اجتماعي ضمني، كانت الغالبية العظمى من المواطنين راضية ببنية الهيمنة القائمة في مقابل ترك الباب مفتوحا لآليات توزيع عوائد البترول، وأصبحت التجارة الخارجية بوصفها أداة السيطرة الاقتصادية شريان الحياة للنظام.

وأصبح توزيع الثروات ومصادر الدخول دون أي اعتبار لمبدأ العائد، وفي غياب المقابل بمعنى خلق الثروات، وبالتالي الوظائف، لا يتم إلا بناءا على اعتبارات سياسية في الجوهر، ضمان السلام الاجتماعي وإفراز علاقات هيمنة لصالح القيادة الحاكمة [8] .

لا يمكن إنكار الدور الكامن للعوامل الاقتصادية، كما أن الانخفاض الحاد في طاقات إعادة توزيع الثروة في الدول النفطية الذي حدث في بداية الثمانينيات (إثر انهيار أسعار المحروقات) ساهم كما يبدو، لدى هؤلاء الذين تخلخلت أوضاعهم بفضل التقشف المتزايد، في الاعتقاد بانتماء "إسلامي" ينظر إليه كبديل لانتماء هذه النخب الحاكمة، العلماني وبالتالي " الأجنبي " التي لم تعد قادرة على تلبية طموحاتهم الاقتصادية لكن هذه الأسباب المتنوعة لا تستطيع تسويغ الحتمية الاجتماعية التي لا تزال سائدة غالبا لتفسير الصحوة الإسلامية بكاملها، ويجب أن يكفي حال المملكة السعودية الغنية، المُشهر بها لغناها والمتهمة دوما في الوقت نفسه بأنها " المصدر العالمي للإسلام السياسي "، للاقتناع بأن كل نفط العالم أو ذهبه، وكذا كل قروض البنك الدولي لن تنجح في إعادة تغيير أنصار إعادة شرعية المعاني الرمزية للثقافة الإسلامية، في مجتمعاتهم، أو في حلبة الشمال/ جنوب، وجعلهم "علمانيين" أو "ماركسيين" [9] .

إن المشكلة التي تركتها الأزمة الاقتصادية في الجزائر ألحقت العديد من الأفراد إلى سلوك عدواني وعنيف ظهر للعيان من خلال الاحتجاجات والمظاهرات في أوساط الشوارع، سنوضحها فيما يلي:

انتفاضة الشارع الجزائري كبداية للصراع الإيديولوجي:

أول ما يلفت الانتباه استخدام مفهوم " الشارع "ضمن سياقات مفاهيم الحزب والمعارضة والانتخاب... آخ. ونشير هنا إلى أنه قد يتعلق هذا المفهوم بالمسيرات والانتفاضات، إلاّ أنه صار في أدبيات السياسة والإعلامية مرتبطا بالمعارضة حين تتخذ طابعا عنيفا في أشكاله الدنيا، لأن الشارع مساحة تنفس وتنفيس، ومجال أرحب للعنف الخطابي في الشعارات المرددة والمحمولة. وتصاحبه حالة من الهيجان والخوف والتردد والحماسة، ويكون قابلا للتحول إلى العنف الدموي في المواجهات. وهو قوة شعبية تعبيرية تغييريه. ولعل قوته

في سلميته التي تقلق السلطة، وتحاول جره إلى العنف كما يحدث في كثير من البلدان العربية. ومن آثاره التأثير في قرارات السلطة إذ قد يطيح بالنظام حينما يكون عاما ومنظما وله قوة الاستمرار والمقاومة.

ولهذا نجد العقد الأخير من تاريخ الجزائر المعاصر يؤرخ له بانتفاضة أكتوبر 1988 وليس بانقلاب أو تصحيح ثوري كما كان سابقا [10]،

ويؤكد " **أحمد عبد الحليم عطية** " في قراءته لكتاب " **أحميدة عياشي** " بأنه سجل انطباعاته عن الشارع الجزائري في ظل تلك الأحداث، ومثله مثل من تنبئوا بالفوضى آنذاك: يعتبرون أن الشارع الجزائري يفتقر إلى أدنى أبجديات الفكر والثقافة السياسيين، فهو شارع عاطفي منفلت وغير منسجم تخضع ذهنياته إلى قوانين تتناقض مع الوعي بالديمقراطية وممارساتها، كيف له إذن أن يطالب بها أو يتضاد مع ما عداها، وفي نظر هؤلاء فإن الشارع الجزائري يشبع إلى حد كبير بثقافة الحزب الواحد، وتربى على تراث مثقل بسلوكيات العقلية القبلية والجهوية، والعداء الفكري لكل ما هو مستورد على مستوى الثقافة والسياسة، ويحمل تعارضا بين الظاهر والباطن، وفي نظرهم أن المسيرات تحمل طابعا فولكلوريا، ولا تعبر عن وعي بأي حق سياسي [11].

في الخامس من أكتوبر 1988 خرج الجزائريون إلى الشارع في عملية احتجاج وتذمر غير مسبوقة في تاريخ الجزائر المستقلة. إنهم يحطمون ما يرمز للدولة من بلديات وإدارات ومقرات الحزب الحاكم وغيرها.

فما الذي جعل " المقاومة بالحيلة " أو " المقاومة السلبية " أو " التذمر المكتوم "، الذي كان ملموسا وظل يكبر يوما بعد يوم طيلة السنوات السابقة، يتحول في أكتوبر 1988 لاحتجاج علني يتسم بنوع من الغضب الخانق وبنوع من العنف؟

هل يمكن أن نأخذ هذه المظاهرات والأحداث التي صاحبتها على أنها بداية الأزمة؟ في الواقع هي بداية تعبير علني قوي عن التذمر، أو وصول تراكمات الوضع إلى حال من التأزم في أبعاد مختلفة ومتنوعة. ولكن شكْلُ التعامل مع هذا التعبير عن التذمر ثم فهم رسالة هذا التذمر وترجمتها والرد عليها، هو الذي أفصح عن أزمة جديدة بأبعاد جديدة في النظام؟ [12].

ولأن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح في هذا الإطار هو، هل أن خروج المتظاهرين إلى الشارع كان من أجل المطالبة بالتعددية السياسية؟ طبعا لا يمكن إثبات ذالك، فالمجتمع الجزائري في هذه الأثناء كان يعيش وضعا اقتصاديا صعبا بعد ما توقفت مشاريع التنمية منذ مجيء الرئيس " **الشاذلي بن جديد** " إلى سدة الحكم، بعد انهيار أسعار النفط فجأة ومن دون سابق إنذار سنة 1986 وبحكم أن الاقتصاد الجزائري هو من النوع ألريعي، إضافة إلى المديونية الكبيرة مقارنة بالفترة السابقة – **بومدين** – ومقارنة بالمشاريع التنموية التي توقفت كليا، أدى هذا الوضع إلي استفحال ظاهرة البطالة بين الفئات الشبابية وخاصة المدينة منها [13].

إن ما جرى في أكتوبر 1988 كان درسا بليغا ليس فقط للنظام السياسي الجزائري الذي غاص في أزمة مستعصية على الحل بسبب مساراتها المتشابكة والمعقدة وما سادها من عنف استئصالي، إنما كانت إنذار

لكل الأنظمة السياسية المجاورة وحتى غير المجاورة، عربية كانت أم غير عربية، ولاسيما في حوض المتوسط، حيث أن عملية الاستقرار تبدو الشغل الشاغل لكل دول المنطقة وتكتلاتها الإقليمية. ومن هنا فأن الانتفاضة بقدر ما كانت تعبيرا عن غضب جماهيري في وضع اقتصادي متردي، إلاّ أنها أحدثت تغيرات سياسية حاسمة وجذرية وقلبت كل المعادلات السابقة رأسا على عقب وجعلت النظام يتخبط في حلول ووعود، وتردد إزاء هذا السيل الجماهيري...إلاّ أنه في الأخير قد حسم الأمر بضرورة الانتقال من التنظيم السياسي الواحد إلى التعددية السياسية الحزبية، اختيار الديمقراطية كمنهج للحياة السياسية الجزائرية التي شهدت متغيرات عميقة، كان في قمتها عدم الاستقرار الهيكلي للنظام السياسي لكثرة التغيرات والتعديلات الحكومية، إضافة إلى فيضان الساحة السياسية بموجة عارمة من الأحزاب والتنظيمات السياسية التي لا تعد ولا تحصى، التي وجدت في هذا الانفتاح السياسي فرصتها في تأكيد حضورها بمختلف اتجاهاتها وتياراتها [14].

أصبح من المألوف ربط صعود الحركات الإسلامية السياسية بتفاقم الأزمات المجتمعية والسياسية والاقتصادية، فبعد مرور عقد من الزمن على وفاة هواري بومدين، واجه نظام الشاذلي بن جديد بوادر الانفجار الاجتماعي، وكانت أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988 – كما قال عدد من الباحثين – هي نهاية عهد، ولكن يصعب القول بأنها بداية عهد جديد لو قصدنا وجود قوى سياسية تقدم مشروعا بديلا، فقد كانت بداية الاحتمالات المفتوحة بعد أن دخلت الجزائر حقبة تتميز بالحريات في مجتمع ركن إلى سيطرة الدولة التي حرمت المجتمع المدني من حركته الخاصة على المستوى العلني والعام.

كان الانفجار الاجتماعي الكاسح في تشرين الأول / أكتوبر 1988 سببا مباشرا في التعديلات والإصلاحات السياسية والدستورية، وترك هذا المناخ المتأزم أثره في تكوين ومسيرة القوى التي ظهرت حينذاك. فإذا سألنا: لماذا انفجرت الأحداث في هذا الوقت بالذات؟ فإننا نجد مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية. يقول "**بورغا**" في هذا الصدد: "لأن الأمور وصلت أولا إلى قمة الأزمة بعد ثمانية أعوام من (ربيع تيزي وزو)، وبعد عامين من فتن قسنطينة. [15].

إن مظاهرات تشرين الأول/ أكتوبر أسفرت عن إعادة تشكيل الخارطة السياسية التي تشكلت نتيجة لذالك كله، إذا كانت تختلف كليا عن سابقتها، فإنها لم تضع حدا لصراع الكتل ولم تنجح بتعبيد الطريق لتطبيق الديمقراطية، على مراحل، علما بأن تطبيقها في بلد مثل الجزائر لا يمكن أن يتم دفعة واحدة في نظر معظم المعنيين.

ذالك أن الجهات التي حركت " الديمقراطية " كانت تقصد إلى التحكم في تنفيذها حتى تستمر في الحكم بعد أن تكون قد اكتسبت شرعية جديدة تجعلها مقبولة من الشعب.

لكن مكمن الضعف في هذا المسعى هو أنه قد ضبط من طرف تقنوقراط، أو مناضلين أصبحوا تقنوقراطاً بعد أن انقطعوا عن نبض الشارع، وتعودوا على الحسابات "المخبرية" إن صح هذا التعبير [16] .

البعد الاجتماعي :

لعل أهم ما ميز هذا الجانب من الأزمة الراهنة هو الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره بما هو مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي تخضع لقواعد تحظى بالاتفاق النسبي للأفراد والجماعات، ويتجلى ذالك الاختلال القيمي بحدة في غياب أطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات... وتبدوا هذه القضايا بوضوح أكبر من خلال الممارسة في تدهور قيم العمل، والأداء والفاعلية، والكفاءة... آخ. وهي عناصر قيمية أساسية لقيام مجتمع مؤسس على الاستغلال الرشيد لموارده البشرية والمادية.

لابد من تأكيد أهمية الجانب الاجتماعي – الثقافي للأزمة التي ترتبط في جزء كبير منها بعجز المجتمع عن تحقيق الانتقال من وضعية تقليدية متميزة بسيطرة بنية اجتماعية قائمة على روابط الدم والعرق والانتماء إلى مجموعات تضامنية محدودة في الزمان والمكان، تحدد هويتها مثل الدين واللغة، في عزلة عن التفاعل مع المحيط ومواجهة التحديات والضغوط التي يفرضها وسط ثقافي متنوع ومتجدد في بنائه وتعبيره ودلالاته القيمية والمعيارية، ذالك أن المجتمع العصري يقوم على التنوع والتعدد المستند إلى خاصيات، مهنية، مهارية وعقائدية مرتبطة بدور الأفراد والمجموعات ومكانتهم في البناء الاقتصادي... وفي الوقت ذاته إخضاعها لقواعد تحضا باتفاق نسبي من أجل تنظيم المنافسة السليمة بين الفئات والشرائح، بعد أن يكون دورها ومكانتها قد تحددا في إطار النسق العام الذي يحدد كذالك أساليب الارتقاء والحراك الاجتماعي، وطرق التداول على السلطة ودوران النخب، وأسس توزيع القوة في المجتمع، إضافة إلى تأسيس الصراع[17].

فما هي العناصر التي تخولنا عن تاريخية العنف في الجزائر؟

أنها عناصر متعددة ومتنوعة تطفو زمن الأزمات لتطرح علاقة الدولة بالمواطنة معبرة عن رفض عميق لنموذج العلاقات القائمة بين الأفراد والمؤسسات من جهة، وبين السياسة والاجتماع من جهة أخرى، فيكفي أن ننظر في حجم التخريب الذي أصاب هياكل الدولة وأجهزتها إبان تشرين الأول/ أكتوبر 1988 لنتأكد من حجم العداء المختزن طوال سنوات عديدة. فقد شمل العنف المدمر طوال يومين قطاع المؤسسات العمومية (مثل أسواق الفلاح، ومقرات جبهة التحرير الجزائرية– الحزب الحاكم سابقا، وممتلكات الدولة وسياراتها، ومساكن رموز السلطة). ولا يمكن إنكار هذا العنف بسياسة الدولة، فذالك متأكد تاريخيا وسياسيا، وإنما هي ظاهرة تضرب جذورها في عمق التاريخ الجزائري، باعتبارها جزءا أساسيا من حركة المجتمع الاجتماعية والثقافية [18].

وبقدر ما كانت أزمتا الجزائر الاقتصادية والسياسية تحتدان في أواخر الثمانينات، كان التحدي السوسيوثقافي يحتد أيضا. فقد نتجت هذه الأزمة من جانب السياسات السابقة وكانت نتيجة لضغوط النمو االديمغرافي الكبير من جانب آخر، وتجلى هذا المشكل في الأعداد الهائلة من الشباب العاطل والرجال الذين لم ينهوا تعليمهم والذين كانوا يملئون شوارع المدن الرئيسية، كانوا يعرفون ب: "رجال الحائط" أوles hittistes وذالك لاعتيادهم الاتكاء على الجدران دون القيام بأي عمل [19] .

وقادت برامج تحقيق الاستقرار هذه إلى خفض مستوى حياة السكان، وزيادة البطالة، وتنمية الاقتصاد اللارسمي، وظهور إختلالات جديدة ويفسر هذا الأمر جزئيا، ثورات الجوع التي تلت هذه البرامج في بلدان عديدة [20]، ولأول مرة ومنذ عهد طويل، تسبب الانفجار السكاني غداة انهيار أسعار البترول في عام 1986 وانهيار أسعار الدولار، في انخفاض منحنى النمو الإجمالي للناتج القومي إلى مستوى أقل من الخط الأفقي، وبالتالي حل اليأس محل الشك عند الشباب الذين يقل سنهم عن عشرين عاماً، وهم يمثلون خمسة وستين بالمائة من المجتمع، ويضيف إلى ذالك سببا آخر يكمن في الاختلافات الموجودة داخل نظام الحكم بين دعاة الانفتاح الاقتصادي، وعلى رأسهم مجموعة "**الشاذل** "، وأنصار الاستمرارية في سياسة " **بومدين** "، وهذا ما أثار سخط الجماهير[21] ، أدت هذه السياسة التي تتنافى ومنطق الإنتاج إلى مجموعة من الإفرازات أهمها نمو " طبقات " اجتماعية من خلال الممارسة السياسية، أصبحت تنادي بمشروع اجتماعي يختلف عن الذي أنتجها، وأزمة اندماج لفئة الشباب التي تمثل 70 بالمائة من مجموع السكان، هذه الفئة وجدت نفسها مهمشة على مختلف الأصعدة، دافعة ثمن فشل سياسة التوزيع التي زاد من حدتها انخفاض العائدات النفطية، والتي شكلت أبرز مظاهر التبعية [22].

العامل الثقافي والديني:

كان للقضية الثقافية دور مهم في نمو ظاهرة الإسلام السياسي في الجزائر، فقد اقتضت عملية التعريب توفير عدد كبير من مدرسي اللغة العربية جلبتهم الجزائر من المشرق، وبالذات من مصر. ويرى بعض الباحثين أن عبد الناصر– خلال صراعه مع الإخوان المسلمين – أرسل أعدادا كبيرة من الأصوليين بقصد التخلص منهم، وكان أثرهم واضحا بين الطلبة والتلاميذ في مطلع السبعينيات مع " بروز أولى طلائع الشباب الذي يرتدي الجلباب ويطلق اللحى وظهور الفتيات المحجبات".

كان الاتجاه الغالب على إيديولوجية الدولة الوطنية هو الانتقائية، لذالك حاولت أن تضمن "الإسلام" أو الدين بحسب فهمها ومصالحها في مشروعها وخطابها. فقد حاولت الدولة التقريب بين الإسلام والاشتراكية، وشكلت

المجلس الإسلامي الأعلى في شباط/ فبراير 1966. وقبل ذالك تمت الموافقة عام 1964 على "جمعية القيم" التي أصدرت مجلة **التهذيب الإسلامي** وكان رئيسها "**الهاشمي ألتيجاني**" المتأثر بأفكار الإخوان المسلمين.

وتم حظر نشاط الجمعية في أيلول/ مارس 1966 لاحتجاجها برسالة " **لعبد الناصر**" على إعدام **سيد قطب،** وحلت الجمعية في آذار/ مارس 1970. وبعد ذالك أي في عام 1971، أشرفت الحكومة على إصدار مجلة الأصالة لتعبر عن وجهة النظر الرسمية في المجال الديني. ومن أهم الشخصيات في هذه الفترة "**عبد اللطيف سلطاني**" (1902- 1984) الذي يعتبره بعضهم " الأب الروحي" المحلي للحركة الإسلامية الجزائرية، فقد لعب دورا كبيرا في مهاجمة الاشتراكية [23].

وقدم النظام تنازلات عديدة استفادت منها المجموعات الإسلامية. ومع مجيء "**بن جديد**" تصاعد التيار الإسلامي نتيجة لسياساته التي اختلفت عن المرحلة السابقة، والتي سمحت بقدر من حرية التعبير. وحاول بن جديد من البداية كسب ود الإسلامويين، فقد سمح للخطباء باستخدام المساجد في الحديث، وقرر إذاعة الأذان في الراديو بعد أن كان ممنوعا، وأعلن عن مشروع لإقامة جامعة إسلامية في قسنطينة، وكان يؤكد في خطبه وأحاديثه بأن الإسلام هو ديانة وعقيدة الجزائر [24].

إن الإسلام نظر إليه في هذا الصدد كعامل منطوي بعهدة الدولة حراسته، لذالك فإن إلحاقه بأجهزتها كان خيارا أساسيا يضمن سيطرتها على الحقل الديني كبعد هام من أبعاد الحقل الثقافي المراد هو الآخر السيطرة عليه وتوجيهه.

وهكذا أصبحت الدولة – بمحاولاتها مؤسسة الدين من خلال تشكيل إسلام دولة يضطلع به رجال دين رسميون يتم تكوينهم في المعاهد المعدة لهذا الغرض...

وإذا كانت الجرأة لم تذهب بالنظام الحاكم إلى حد الفصل بين الدين والدولة أو اعتبار الدين مسألة شخصية فإن بعض توجهاته كانت تشير بأن له مقاربة خاصة حيال موضوع الدين فقد اتجهت بعض جهوده إلى محاولة توظيف الإسلام بما يخدم تصوراته واختياراته ويضفي عليها نوعا من المشروعية، حيث تم إلحاق المؤسسات الدينية وعلى رأسها مؤسسة المسجد لتصبح قناة من قنواته السياسية والأيديولوجية. كل ذالك من أجل الإبقاء على الدين داخل مجال هيمنته للظفر– في النهاية – بهيمنة كلية على المجتمع على اعتبار ما يشغله الإحساس الديني والتعلق بالإسلام من حيز هام في الضمير الشعبي[25].

على هذا الأساس اتجه خطاب السلطة إلى تزكية البعد الثقافي – الحضاري ولهوياتي للإسلام، أما النظر إليه كنظام عبادي طقوسي ونسق قيمي معياري، فقد كان أقل اعتبارا: حيث تراجعت مظاهر التدين في هذه المرحلة وبرزت إلى السطح عديد الظواهر المنافية لروح الإسلام، ناهيك عن تكريس تهميش الإسلام في مرجعية الدولة السياسية والاقتصادية وعدم الاعتقاد في فعاليته وجدواه كنظام سياسي واقتصادي.

لكن الإطار العام الذي كان يحكمها هو إطار التنازل الشكلي وتحسين المظهر، وامتصاص الغضب الشعبي، والظهور بمظهر المؤتمن على الدين والحافظ له، وبالتالي قطع الطريق أمام الحركات الاجتماعية الإسلامية التي بدأت حينها تتبلور متخذة من مثل هذه الموضوعات أرضية للتعبئة وأساسا للنشاط والاحتجاج [26].

خاتمة :

نستخلص من خلال هذه الدراسة السوسيو– إقتصادية حول الوضع الذي آل إليه المجتمع الجزائري خلال عشريتين من التاريخ، تميزت فيها الآولى بأزمة إقتصادية ظهرت بوادرها في ثمانينيات العقد الماضي، أثرت على الحالة السوسيولوجية للأفراد، وصاحبت تذمرهم واستيائهم المدعم بالرفض التام للمسؤولين، والمُعَبر عنه من خلال المسيرات والمضاهرات في شوارع مدن الجزائر الكبرى، وقد أعطت هذه المرحلة نقطة مهمة من النقاط التي سجلت محاور إنطلاق الموجة الثانية ولكن بتكلفة أكبر، فالميزة الأساسية التي عرفتها هذه المرحلة من تاريخ تسعينيات العقد المذكور سابقاً يرتبط إرتباطا وثيقا بالأوضاع الاجتماعية والسياسية والإقتصادية وحتى الثقافية والدينية التي سبقت ظهور الأزمة المؤسسة للصراع الإديولوجي، بين التيارات الإسلامية الصاعدة لتحريك المجتمع إنطلاقا من تجسيد فكرة التغيير نحو الأفضل وفق ماتمليه الشريعة الإسلامية، في مقابل الأجهزة التي ترمز للدولة و لطبيعة النظام القائم دون توفير تنمية شاملة في المجالات المذكورة سلفاً.

إن الفشل الظاهر للقطاعات الإقتصادية وما انجر عنه من فشل في سلم المعايير الاجتماعية، أنتج خلط وزعزع البناء الكلي للمجتمع، فظهر الفقر والجوع وانقطاع المواد الغذائية الواسعة الإستهلاك، وتحملت الدولة عاتق المديونية، وانتشرت الرشوة والفساد والمحسوبية، وأصبحت الحالة الاجتماعية تعبر عن أزمة حقيقية شهدها المجتمع الجزائري، حاولت من خلالها السياسات الحكومية المسيرة أنذاك فتح باب التعددية الحزبية كحل لهذه المشاكل والخروج من دائرة الحزب الواحد أو النظام الواحد، ولعل هذه الإجراءات المفاجئة التي اتخذتها الدولة، أعطت للدمقراطية معنى نسبي يتمحور حول تهدئة الوضع والشروع في تطبيق العدالة، وبالتالي إتاحة الفرص أمام الجميع لخوض التجربة السياسية، وبهذا المعنى اكتمل الفهم لبعض الأطراف لتحقيق أهدافهم المشروعة في التحضير للإنتخابات، وتجسيد أفكارهم وبرامجهم لخدمة المجتمع. ولعل هذه المرحلة تعد نقطة البداية لظهور الحركة الإسلامية من خلال حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، هذه الحركة التي اتخذت من الخطاب الديني رمزاً لها استطاعت من خلاله التأثير على أفراد المجتمع المشبع بالقيم الدينية، والذي لم يجد إلاّ سبيل الإسلام كحل وحيد لمشكلة الأزمة التي عانا منها، وبالتالي العمل على تفريغ الشحنات السالبة من جراء مله المتضاعف من الوعود الكاذبة والفاشلة للأنظمة السائدة والعاجزة عن تحقيق مطالبه.

انقلبت الموازين وتشكلت الظواهر العنيفة من جراء فقدان الحزب السابق ذكره لمرتبته ومكانته في سلم الترتيب، وهذا بعد ما حضيّ بأغلبية المواطنين المصوتين له في الإنتخابات التشريعية، فااتخذ من هذا الموقف سلوكا معاديا للنظام الرافض لتواجد الحزب في كرسي الرئاسة، مما استدعى إلى تفكيك أطراف التيار الإسلامي، وتشكيل الجماعات الإسلامية المطالبة بااسترجاع حقوقها المهضومة.

فتجلت المفاهيم المتصلة بالجماعات الاسلامية في الكثير من الكتابات العربية والغربية على معنى الإسلام في حقل السياسة العامة للمجتمع، ولم يبتعد هذا المفهوم عن الأصل المؤسس لوظيفتها التي أنشأت من أجلها، فتصور الظاهرة الإسلامية التي ميزت المجتمعات العربية والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص، أعطت نماذج من الأفعال الإجرامية الناتجة عن الخلاف الدائم حول من يحكم المجتمع.

الهوامش

1- محمد الميلي، الجزائر... إلى أين؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ط1، ص 424-425.

2- خليل أحمد خليل، الجزائر الرعب المقدس، دار الفرابي، بيروت، 2003، ط1، ص 79-80.

3- أبو جرة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1999، ط2، ص235.

4 – حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين بحث في تغيير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ط1 ،ص292-293.

5- مصطفى طلاس، تحدي العولمة (العوامل،الآثار، البدائل)، مكتبة دار طلاس، دمشق،2008، ط2، ص 217.

6- علي حيدر إبراهيم، التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999،ط2، ص 72-73.

7- إبراهيم الفاعوري، تاريخ الوطن العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ط1، ص
8- حمادة إبراهيم، الإسلاميون الجزائريون بين صناديق الانتخاب والأدغال، مكتبة طريق العلم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003، ط1، ص 29-30.
9- سحر سعيد، الإسلام السياسي في زمن القاعدة، شركة قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، 2006، ط1، ص 37.
10- بومدين بوزيد، قوة الشارع في التغيير السياسي " محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ط1، ص210-211.
11- أحميدة عياشي، قراءة: أحمد عبد الحليم عطية، الإسلاميون الجزائريون بين السلفية والرصاص، دار الحكمة، الجزائر، 1991، ط1، ص84.

11- مصطفى هميسي، من بربروس إلى بوتفليقة كيف تحكم الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ط2، ص 416-419.
12- أحمد عبد الحليم عطية، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011، ط1، ص84.
13- حافظ عبد الرحيم، فتحي العفيفي، السيادة والسلطة الافاق الوطنية والحدود العالمية ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ط1، ص 201.
14- ناظم عبد الواحد الجاسور، الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،2001، ط1، ص 15.
15- علي إبراهيم علي، مرجع سابق، ص259.
16- محمد الميلي، مرجع سابق، ص 426-427.
17- المنصف وناس، الدولة الوطنية المجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 1988،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ط2، ص241-242.

18- العياشي عنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ط2، ص 227-228
19- نزيه أيوبي، جيل كيبل وآخرون، الإسلام السياسي وأفاق الديمقراطية في العالم الإسلامي، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، الرباط،،2000، ط1، 2000، ص: 128.
20- مصطفى طلاس، مرجع سابق، ص: 217.

21- علي حيدر إبراهيم، مرجع سابق، ص259.

22- عبد الباقي الهرماسي، حمود العودي وآخرون، الدين في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ط2، ص 493-494.

23- حيدر إبراهيم علي، مرجع سابق، ص 73-74.

24- الطاهر سعود، الحركات الإسلامية في الجزائر الجذور التاريخية الفكرية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي الإمارات العربية المتحدة، 2012، ط1، ص 363.

25- نفس المرجع، ص 365- 366.

26- نفس المرجع، ص 74.